

دروس أزمة هواوي تقوي عناد الصين

الضغوط الدبلوماسية خيار واشنطن الوحيد لكبح طموحات بكين التكنولوجية

في ظل استمرار التصعيد الأميركي ضد الصين، الذي يشهده العالم، وعقب استمرار توجيه الولايات المتحدة العقوبات ضد شركة هواوي الصينية للاتصالات التي تتهمها واشنطن بالتجسس، تلجأ بكين إلى تدابير مضادة بالاعتماد على الصناعة المحلية والاحتفاء بالسوق الأوروبية لتعزيز هيمنتها وتفوقها في سوق التكنولوجيا العالمية، في حين لا تجد واشنطن خياراً آخر غير الضغط الدبلوماسي على الحكومات للحد من النفوذ الصيني.

واشنطن - تحض إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب المجتمع الدولي على تجنب هواوي الرائدة في مجال شبكة اتصالات الجيل الخامس، واصفا الشركة بأنها ذراع للحكومة الصينية. وقد استجابت بريطانيا للدعوة الأميركية بعد إعلانها استبعاد الشركة الصينية من بناء شبكة الجيل الخامس على خلفية مخاوف من تعريض الأمن القومي البريطاني للخطر، فيما اتهمت بكين بالاقتراف باوامر واشنطن. وتضاعف الإدارة الأميركية الضغوط على النظام الصيني منذ أن فرضت بكين قانون الأمن القومي المثير للجدل في هونغ كونغ، والذي تعتبر واشنطن في غالبية الدول الغربية أنه يقوض الحريات الاستثنائية في هذه المستعمرة البريطانية السابقة.

واشنطن - تحض إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب المجتمع الدولي على تجنب هواوي الرائدة في مجال شبكة اتصالات الجيل الخامس، واصفا الشركة بأنها ذراع للحكومة الصينية. وقد استجابت بريطانيا للدعوة الأميركية بعد إعلانها استبعاد الشركة الصينية من بناء شبكة الجيل الخامس على خلفية مخاوف من تعريض الأمن القومي البريطاني للخطر، فيما اتهمت بكين بالاقتراف باوامر واشنطن. وتضاعف الإدارة الأميركية الضغوط على النظام الصيني منذ أن فرضت بكين قانون الأمن القومي المثير للجدل في هونغ كونغ، والذي تعتبر واشنطن في غالبية الدول الغربية أنه يقوض الحريات الاستثنائية في هذه المستعمرة البريطانية السابقة.

وتوجه الجولة الأخيرة من التصعيد الأميركي ضد هواوي المتمثلة في فرض عقوبات جديدة ضدها، ضربة قاضية لطموحات الشركة الصينية في التنافس مع عمالقة تصميم الرقائق "إنتل"، و"سامسونغ"، و"إبل" وغيرها من شركات أشباه الموصلات العالمية الأكثر تقدماً، على الأقل في الوقت الحالي، واضطرت شركة الاتصالات الصينية العملاقة بالفعل إلى تأخير إنتاج هاتفها الذكي الرائد التالي، وباتت مجبرة على إعادة تقييم إمداداتها بأشياء الموصلات.

ومنذ مايو الماضي، فرضت الولايات المتحدة، قيوداً تحظر على أي شركة مصنعة لأشياء الموصلات باستخدام التكنولوجيا الأميركية من تصنيع الرقائق التي صممها وحدة تصميم أشباه الموصلات "هاي سيليكون" في "هواوي". وقد أصبحت "هاي سيليكون" واحدة من أكثر الشركات المنافسة في العالم لتصميم شرائح متقدمة للهواتف الذكية والأجهزة اللوحية ومعدات شبكات الجيل الخامس.

وقال باتيل "لا أحد غير الحكومة يعرف شروط هذه القروض"، والحكومة تقول إنها لا تحتاج إلى موافقة البرلمان على الاقتراض. وبيات باتيل واحداً من عدد متزايد من النشطاء وصناع السياسة في أفريقيا الذين يشككون في جدوى القروض الصينية والتي وصلت إلى حوالي 180 مليار دولار عام

وإلى ذلك الوقت كان باتيل وزيراً للتجارة في زامبيا وشارك في الوفد الذي زار الصين لتعزيز العلاقات بين البلدين وتأمين التمويل الصيني لمشروعات البنية التحتية في زامبيا. وفي حين كان أغلب أعضاء الوفد مستعدين للقبول بأي شيء يعرض عليهم لتمويل مشروعات مثل إقامة سد لتوليد الكهرباء وملعب لكرة القدم يسع حوالي 50 ألف متفرج، كان باتيل يدعو إلى توخي الحذر. ويقول باتيل في تصريحات لوكالة بلومبرج للأنباء "كانت وجهة نظري هي أننا نحتاج إلى إقامة شراكة إستراتيجية مع الصين مع ضرورة التفكير باستمرار في ذلك... لكنني كنت مجرد صوت واحد في الحكومة".

وبالفعل، نهبت تحذيرات باتيل أذراج الرياح وبيدات زامبيا تقرض من البنوك الصينية لتمويل إقامة المطارات والمستشفيات والمشروعات السكنية والطرق التي تربط بينها. وأصبحت الديون الصينية تمثل حوالي ثلث إجمالي الديون الخارجية لزامبيا، والتي



لا حدود للطموح الصيني

بان شركة "أس.أم.سي"، أكبر شركة مصنعة للرقائق المحلية في الصين، تضاعف أيضاً نطق بيع الأسهم المخطط له في وقت لاحق من هذا العام، وتهدف الآن إلى جمع 7.5 مليار دولار لدعم نموها وعمليات الشراء الخاصة بها.

ضغوط دبلوماسية

أمام التدابير الصينية المضادة، ستصبح الإستراتيجية الأميركية أقل فعالية تدريجياً في مواجهة الطموحات التكنولوجية المحلية في الصين، وسيكون من الصعب على واشنطن كبح جماح بكين في المجال التكنولوجي. وتجبر حملة الضغط الأميركية الشركات على التكيف مع بيئة قانونية وتنظيمية أكثر تعقيداً. وفي حين أنه من المحتمل تجزئة سلسلة التوريد بالكامل، فقد بدأت الشركات بما في ذلك "سامسونغ" بالفعل في تطوير خطوط الإنتاج التي تحد من استخدام التكنولوجيا الأميركية من أجل حماية مبيعات منتجات معينة إلى الصين.

ودفعت هذه الصعوبات واشنطن إلى تعديل العقوبات المسلطة على هواوي في يونيو الماضي، واعترفت أنها باتت مضطرة لأن تخفف قليلاً من عقوباتها حماية لمصالح شركات أميركية. وبموجب بيان وزارة التجارة الأميركية فإن هواوي ستتمكن من الوصول إلى تقنيات أميركية معينة "من أجل تطوير معايير".

ويجذب خبراء من أن التدبير الأميركي سيحد كثيراً من مجال المناورة الذي تتمتع به هواوي، ثاني كبرى المجموعات العالمية في سوق الهواتف المحمولة، لكنه يؤثر أيضاً على لاعبين آخرين في هذا القطاع يعتمدون على هواوي، ويؤثر كذلك على سلاسل التوريد العالمية. وإذا أرادت واشنطن تحقيق الهدف المنشود المتمثل في الحد من صعود التكنولوجيا في الصين، فستكون مضطرة في النهاية إلى الاعتماد على وسائل أخرى، مثل زيادة الضغط الدبلوماسي على الحكومات، كما فعلت لمنع بيع الآلات الطباعة الحجرية المتطورة فوق البنفسجية الهولندية لشركة "أس.أم.سي" الصينية في عام 2019، أو ربما اللجوء إلى فرض عقوبات أكثر تشدداً.

ومع ذلك قد لا تستجيب أوروبا للضغوط الصينية، وهو ما كشف عنه الموقف الفرنسي بعد أن تعهدت باريس الثلاثاء على العمل معاً بشكل وثيق مع الصين في مجالات عديدة من مبيعات الطائرات إلى الجيل الخامس لشبكات الاتصالات. وقال وزير المالية الفرنسي برونو لومير إن فرنسا لن تمنع شركة هواوي الصينية من الاستثمار في البلد على عكس بريطانيا التي قررت التخلي عن معدات الشركة لشبكة الجيل الخامس بحلول عام 2027.

سابقة لرئيسها ليانغ هوا، وستواصل الصين إنشاء المزيد من الصناديق المدعومة من الدولة، مثل صندوق الاستثمار الوطني لصناعة الدوائر المتكاملة الذي تبلغ قيمته 29 مليار دولار والذي تم إطلاقه العام الماضي، للاستثمار في شركات أشباه الموصلات المحلية. كما ستستفيد الشركات الصينية من القروض الحكومية والمنح والتمويل الرخيص لتقديم رواتب مريحة للمهندسين المهووبين والمصممين وغيرهم من المهنيين المهمين في القطاع الذين يتركزون حالياً في تايوان وكوريا الجنوبية واليابان والولايات المتحدة.

ويجذب خبراء ما يقدر بنحو 3000 مهندس كانوا يعملون سابقاً في تايوان بالفعل في صناعة أشباه الموصلات في الصين، وفقاً لتقرير صدر في ديسمبر عن مجلة بيزنس ويكلي، وقد أفادت التقارير

سابقة لرئيسها ليانغ هوا، وستواصل الصين إنشاء المزيد من الصناديق المدعومة من الدولة، مثل صندوق الاستثمار الوطني لصناعة الدوائر المتكاملة الذي تبلغ قيمته 29 مليار دولار والذي تم إطلاقه العام الماضي، للاستثمار في شركات أشباه الموصلات المحلية. كما ستستفيد الشركات الصينية من القروض الحكومية والمنح والتمويل الرخيص لتقديم رواتب مريحة للمهندسين المهووبين والمصممين وغيرهم من المهنيين المهمين في القطاع الذين يتركزون حالياً في تايوان وكوريا الجنوبية واليابان والولايات المتحدة.

نصيب الصين من ديون القارة الأفريقية يزيد عن إجمالي نصيب صندوق النقد والبنك الدوليين

وبحسب تقديرات معهد كاييل الألماني للدراسات الاقتصادية فإن نصيب الصين من ديون القارة الأفريقية الآن أصبح يزيد عن إجمالي نصيب صندوق النقد والبنك الدوليين ودول نادي باريس مجتمعة، رغم أن مؤسسات التمويل الخاصة من مختلف أنحاء العالم ما زالت تمثل نحو نصف إجمالي الدين الخارجي للدول الأفريقية. ونظراً لأنه لا يتم الإعلان عن الكثير من القروض الصينية للدول الأفريقية فهناك شكوك قوية في أن ديون أفريقيا للصين أكبر كثيراً من التقديرات. وذكر معهد كاييل أن نحو نصف القروض التي قدمتها الصين للدول النامية أي نحو 200 مليار دولار لم يتم تسجيلها لدى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حتى عام 2016.

عقابية أخرى على شركات التكنولوجيا الصينية الأخرى، بما في ذلك شركات الذكاء الاصطناعي مثل "ميج في". أما الشركات الصينية الأخرى التي قد تجد عقود بمليارات الدولارات مع الجيش الأميركي، فإن كل شركات أشباه الموصلات وشركات تكنولوجيا المعلومات الصينية وعقود مع منظمات الأمن والمخابرات الصينية، بما في ذلك جيش التحرير الشعبي الصيني.

لكن مصدر القلق الحقيقي هو أن هواوي والصين لديهما الهدف المعلن المتمثل في منافسة الولايات المتحدة ودول أخرى في قطاع التكنولوجيا العالمية، بل والتفوق عليها. ويشكل نمو قطاع التكنولوجيا المتقدمة في الصين تهديداً مباشراً للنجاح الاقتصادي والصناعي الصيني الأخرى التي تتحدى هيمنة واشنطن والغرب في تصنيع أشباه الموصلات. وقد أعلنت الولايات المتحدة عن قلقها من هواوي بشأن علاقاتها المشتبه بها مع الجيش الصيني وأجهزة المخابرات

تطبيق ضوابط تصدير مماثلة وإجراءات

2018 بحسب الباحثين في جامعة جونز هوبكنز الأميركية. ويراجع البرلمان النيجيري حالياً القروض الصينية التي يقول أعضاؤه إن شروطها لم تكن في صالح البلاد. ويطالب النشطاء في كينيا الحكومة بإعلان شروط القروض الصينية المستخدمة في إقامة خط سكك حديدية بطول 470 كيلومتراً. وقال الرئيس التنزاني جون ماجوفولي عن اتفاقية وقعها سلفه مع مستثمرين صينيين لإقامة ميناء ومنطقة اقتصادية بقيمة 10 مليارات دولار إنها اتفاقية "لا يوقعها إلا رجل مجنون". وفي حين سيكون من الصعب جدا على الحكومات الأفريقية التي تعاني

صعوبات مالية بالغة الحصول على الكثير من التنازلات من الجانب الصيني، فإن الموجة الوشيك للجزع عن سداد القروض في أفريقيا ستتمثل أكبر اختبار للنفوذ الصيني في المنطقة. ويشير كريستال الدين أستاذ الشؤون الدولية في كلية لندن للاقتصاد "هذا يمكن أن يؤدي إلى أكبر تغيير في العلاقات منذ أصبحت الصين لاعباً اقتصادياً أساسياً في القارة... الحكومات والمجتمعات الأفريقية تطالب الصين بصورة متزايدة بتقديم حلول لهذه المشكلة"، في إشارة إلى مشكلة تراكم الديون والعجز عن سدادها. ويمكن بسهولة ملاحظة التواجد الصيني في أفريقيا. ففي دولة غينيا بيساو الصغيرة توجد لاقطات إرشادية باللغة الصينية على أحد مباني الحكومة. وفي موزامبيق تمول الصين مشروع الجسر المعلق الذي يبلغ طوله مليون اثنين وهو أطول جسر معلق في القارة ويربط بين العاصمة والمنتجعات الساحلية وجنوب أفريقيا المجاورة. وقد أصبحت الصين أكبر ممول لمشروعات البنية التحتية في أفريقيا من خلال مؤسسات مثل بنك التصدير والاستيراد الصيني وبنك الصين للتنمية والتي تمول نحو 20 في المئة من المشروعات الكبرى في القارة بحسب مؤسسة ديلوت للاستشارات الاقتصادية. في الوقت نفسه رهنّت



قروض الصين من منقذ إلى وحش يلتهم اقتصادات دول أفريقيا

لوساكا - ما زال المستثمر الزامبي ديباك باتيل يتذكر تلك الزيارة العظيمة التي قام بها للعاصمة الصينية بكين واستقباله مع باقي أعضاء الوفد في قاعة الشعب الكبرى وصفوف الحرس الصيني والعشاء الفاخر وعزف فرقة الموسيقى العسكرية الصينية للعديد من الأغاني الزامبية المحلية.

نصيب الصين من ديون القارة الأفريقية يزيد عن إجمالي نصيب صندوق النقد والبنك الدوليين

وقال باتيل "لا أحد غير الحكومة يعرف شروط هذه القروض"، والحكومة تقول إنها لا تحتاج إلى موافقة البرلمان على الاقتراض. وبيات باتيل واحداً من عدد متزايد من النشطاء وصناع السياسة في أفريقيا الذين يشككون في جدوى القروض الصينية والتي وصلت إلى حوالي 180 مليار دولار عام

وإلى ذلك الوقت كان باتيل وزيراً للتجارة في زامبيا وشارك في الوفد الذي زار الصين لتعزيز العلاقات بين البلدين وتأمين التمويل الصيني لمشروعات البنية التحتية في زامبيا. وفي حين كان أغلب أعضاء الوفد مستعدين للقبول بأي شيء يعرض عليهم لتمويل مشروعات مثل إقامة سد لتوليد الكهرباء وملعب لكرة القدم يسع حوالي 50 ألف متفرج، كان باتيل يدعو إلى توخي الحذر. ويقول باتيل في تصريحات لوكالة بلومبرج للأنباء "كانت وجهة نظري هي أننا نحتاج إلى إقامة شراكة إستراتيجية مع الصين مع ضرورة التفكير باستمرار في ذلك... لكنني كنت مجرد صوت واحد في الحكومة".

وبالفعل، نهبت تحذيرات باتيل أذراج الرياح وبيدات زامبيا تقرض من البنوك الصينية لتمويل إقامة المطارات والمستشفيات والمشروعات السكنية والطرق التي تربط بينها. وأصبحت الديون الصينية تمثل حوالي ثلث إجمالي الديون الخارجية لزامبيا، والتي

الدول الأفريقية في فخ القروض الصينية

وإلى ذلك الوقت كان باتيل وزيراً للتجارة في زامبيا وشارك في الوفد الذي زار الصين لتعزيز العلاقات بين البلدين وتأمين التمويل الصيني لمشروعات البنية التحتية في زامبيا. وفي حين كان أغلب أعضاء الوفد مستعدين للقبول بأي شيء يعرض عليهم لتمويل مشروعات مثل إقامة سد لتوليد الكهرباء وملعب لكرة القدم يسع حوالي 50 ألف متفرج، كان باتيل يدعو إلى توخي الحذر. ويقول باتيل في تصريحات لوكالة بلومبرج للأنباء "كانت وجهة نظري هي أننا نحتاج إلى إقامة شراكة إستراتيجية مع الصين مع ضرورة التفكير باستمرار في ذلك... لكنني كنت مجرد صوت واحد في الحكومة".